الأمم المتحدة

TD/B/63/5

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
14 October 2016
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والستون

جنيف، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٠/٥٧ باء والفقرة ١٨(ن) من الولاية المعتمدة في الدوحة، ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات. ويسهم الأونكتاد أيضاً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتضمن هذه الوثيقة استعراضاً عاماً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية ذات الصلة ومساهمات الأونكتاد فيها خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

GE.16-17840(A)

1617840

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٥٧/٢٧٠ باء، على الحاجة إلى "الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية" (الفقرة ٢٧). ولهذه الغاية، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى "أن يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وكذلك في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك النتائج في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة" (الفقرة ٢٧(أ)).

٢- وقد اتُفق في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أنه ينبغي للأونكتاد أن "ينفذ ويتابع، حسب الاقتضاء، النتائج ذات الصلة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية المعنية بالتنمية" (ولاية الدوحة، الفقرة ١٨(ن)).

٣- وتتضمن هذه الوثيقة استعراضاً عاماً للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة ومساهمات الأونكتاد في تنفيذها خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

أولاً- التجارة الدولية

ألف- التقدم المحرز

٤- بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الأزمة المالية، لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من ضعف النمو والطلب والهشاشة المالية. ولا تزال التجارة تنمو بمعدل ٢,٥ في المائة، وهو معدل أبطأ مما كان عليه خلال العقد السابق لاندلاع أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٦,٨ في المائة). ولا تزال التجارة الدولية تتميز، إلى حد كبير، بحركة السلع المادية؛ بيد أن التجارة في الخدمات واصلت نموها وإن يكن انطلاقاً من قاعدة أدنى. وقد شهد النظام التجاري المتعدد الأطراف مزيداً من النكسات، وتدهورت معدلات التبادل التجاري للعديد من أضعف بلدان العالم من جراء اعتمادها الشديد على السلع الأساسية التي انخفضت أسعارها.

باء- مساهمة الأونكتاد

٥- قدم الأونكتاد مساعدة إلى الدول الأعضاء في التصدي للتحديات المرتبطة بتغير البيئة التجارية والمتمثلة في الاستفادة من الفوائد الكثيرة لاقتصاد منفتح، مع العمل في الوقت نفسه على خفض التكاليف إلى أدنى حد.

٦- وفي اجتماع الخبراء المعني بالتجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة، المعقود في ٢٣-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، ناقش الخبراء كيفية ضمان الاتساق بين التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، وسلطوا الضوء على سبل تصميم وتنفيذ "إجراءات تحويلية" من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

٧- وقد نظرت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، المعقودة في ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، في التجارب والدروس المستفادة في مجال زيادة الاتساق بين السياسات واللوائح التنظيمية وتحرير التجارة من أجل دعم قطاع الخدمات. وأكد عدة مشاركين أهمية المناقشة التي يجريها الاجتماع في تحسين فهم القضايا السياساتية الرئيسية التي تؤثر في اقتصاد وتجارة الخدمات.

٨- وتهدف عمليات استعراض الصادرات الخضراء التي يجريها الأونكتاد على المستوى الوطني إلى دعم البلدان في تحديد مسار إنمائي أكثر اخضراراً والسير في اتجاهه من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد، نظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية للجهات صاحبة المصلحة في كل من إثيوبيا، في ٢٢-٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعُمان في ٢٣-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦.

٩- ويقتضي اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة نشر وإتاحة المعلومات حول إجراءات ولوائح الاستيراد والتصدير. وقد نظم الأونكتاد، في إطار عمله المستمر بشأن جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، اجتماع خبراء مخصصاً استعرض المسائل المتصلة بتصنيف التدابير غير التعريفية واستهل عملية للإشراف المستمر على هذا التصنيف بحيث يظل ذا صلة باحتياجات صانعي السياسات والباحثين ومؤسسات الأعمال. وأشرف الأونكتاد على حلقات عمل تدريبية بشأن تصنيف التدابير غير التعريفية وجمع البيانات المتصلة بها عُقدت في إسبانيا وإندونيسيا وسنغافورة وكمبوديا وكينيا. وعلاوة على ذلك، نفّذ الأونكتاد ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنطقة شرق آسيا مشروعاً مشتركاً بشأن جمع بيانات التدابير غير التعريفية وتصنيفها في عشر دول أعضاء في رابطة آسيان هي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار. وأدى التعاون بين الأونكتاد ومعهد البحوث الاقتصادية إلى إنجاز المشروع بنجاح حيث أنشئت قاعدة بيانات التدابير غير التعريفية لرابطة آسيان (http://asean.i-tip.org) وأُعدت تقارير قطرية تتضمن تحليلاً يستند إلى بيانات التدابير غير التعريفية المجمعة.

١٠- وفي عام ٢٠١٥، واصل الأونكتاد توسيع نطاق المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات التي يقدمها إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بغية زيادة الوعي وتنفيذ أحكام محددة من أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة. وبصفة خاصة، قدم الأونكتاد

مساعدة لدعم اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وهو أحد الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق، من أجل تيسير تنسيق وتنفيذ الاتفاق على المستوى المحلي. وأسهم الأونكتاد أيضاً في تنقيح توصية الأمم المتحدة بشأن إنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة.

١١- وقد تضمن تقرير الأونكتاد المعنون *التجارة من أجل التنمية المستدامة: التجارة والنفاذ إلى الأسواق، وأهداف التنمية المستدامة*، استعراضاً للمشهد التجاري الجديد لمساعدة صانعي السياسات على البحث في مسائل تصميم السياسة التجارية وتنفيذها وتقييمها. كما تناول التقرير بالبحث التفاعلات المعقدة بين شروط النفاذ إلى الأسواق - التعريفات الجمركية، والتدابير غير التعريفية، والربط المادي بالأسواق - ومُحدِّدات التنمية المستدامة.

١٢- ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٣٥، مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، يضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على إنشاء نظم المنافسة. وقد شرع الأونكتاد في تنفيذ برنامجه الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتعلق بتعزيز بناء المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويضم هذا البرنامج، الذي ستستمر أنشطته لعدة سنوات، ثمانية أعضاء: الأردن، والأرض الفلسطينية المحتلة، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب.

١٣- وقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في الفترة من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأجرى المؤتمر استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة في ألبانيا وبابوا - غينيا الجديدة وفيجي، وتلقى اقتراحاً يتعلق بتنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك أعدته أمانة الأونكتاد والأفرقة العاملة المرتبطة بها. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقتراح في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قرارها ١٨٦/٧٠. وتشمل المبادئ التوجيهية المنقحة فصولاً جديدة تتعلق بالخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية، والممارسات التجارية الجيدة، وحل المنازعات وجبر الضرر. كما أنشأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، فريق خبراء حكومياً دولياً معنياً بقوانين وسياسات حماية المستهلك يعمل ضمن الأونكتاد لرصد تنفيذ المبادئ التوجيهية. وسيكون فريق الخبراء هذا أيضاً بمثابة منتدى لتبادل أفضل الممارسات وسيقدم مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٤- وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد الأونكتاد، بالاشتراك مع أمانة الكمنولث والمعهد الدولي للمحيطات، الحلقة الدراسية الدولية بشأن اقتصاد وتجارة المحيطات: مصائد الأسماك المستدامة، والنقل والسياحة، من أجل تقييم واستعراض الأفكار الابتكارية وأفضل الممارسات لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وسلطت هذه الحلقة الدراسية الضوء على أوجه الترابط القوي بين القطاعات القائمة على المحيطات والآثار ذات

الصلة على السياسات المنسقة استراتيجياً لدعم حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. وأصدر الأونكتاد تقريره المعنون *مصائد الأسماك المستدامة: التجارة الدولية، والسياسة التجارية، والقضايا التنظيمية*، الذي يطرح الحجة الداعية إلى ضمان استدامة مصائد الأسماك ويعرض خطة تحويلية تكفل استدامة مصائد الأسماك في المستقبل وتبيّن كيفية إنهاء المأساة الحالية للموارد المحيطية المشتركة.

١٥- وواصل الأونكتاد ما يضطلع به من عمل لتنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو النقل المستدام للبضائع". وفي آذار/مارس ٢٠١٥، نظم الأونكتاد حلقة عمل للتدريب وبناء القدرات عُقدت في نيروبي من أجل بناء قدرة البلدان غير الساحلية وبلدان العبور في شرق أفريقيا على تصميم وتطوير وتنفيذ استراتيجيات وحلول في مجال النقل المستدام للبضائع. وتستهدف المرحلة الثانية من هذا المشروع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، وهي تهدف أيضاً إلى بناء قدرة هذه البلدان على تنفيذ نظم للنقل المستدام للبضائع.

١٦- وقد كانت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل، ولوجستيات التجارة، وتيسير التجارة، التي عُقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والتي ركزت على نظم النقل المستدام للبضائع – الفرص المتاحة للبدان النامية، بمثابة منبر لإجراء مناقشات موضوعية وحوار سياساتي بشأن القضايا الرئيسية التي تنطوي عليها العلاقة بين التنمية المستدامة والنقل المستدام للبضائع.

ثانياً- السلع الأساسية

١٧- أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ "الحاجة إلى معالجة أثر ضعف وتقلب أسعار السلع الأساسية وإلى دعم الجهود التي تبذلها البدان المعتمدة على السلع الأساسية من أجل إعادة هيكلة قطاعات سلعها الأساسية وتنويعها وتدعيمها". وبعد ذلك بعقد من الزمن، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتتوخى الغاية ٢(ج) من الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة اعتماد تدابير لضمان سير عمل أسواق السلع الغذائية ومشتقاتها على نحو سليم وتيسير الحصول في الوقت المناسب على المعلومات السوقية، بما في ذلك عن الاحتياطيات الغذائية.

١٨- ولا تزال عدة بلدان نامية تعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأولية كمصدر أساسي لإيراداتها من الصادرات، والعمالة، وتوليد الدخل، والمدخرات المحلية، وهي تحتاج إلى مصادر إضافية للنمو.

١٩- وقد انبثقت عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي عُقدت في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الولاية الشاملة الجامعة التي يقوم عليها عمل أمانة

الأونكتاد في مجالي تجارة السلع الأساسية والتنمية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩١). وتدعو الولاية المعتمدة في الدوحة إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة على جميع المستويات لمعالجة آثار تقلب أسعار السلع الأساسية، وصياغة استراتيجية تنمية مستدامة وشاملة للجميع، ولا سيما السياسات التي تزيد من إضافة القيمة والتنويع الاقتصادي (الفقرة ٢٧).

ألف- التقدم المحرز

٢٠- في عام ٢٠١٥، انخفضت أسعار معظم السلع الأساسية في قطاعات الزراعة والطاقة (النفط والغاز)، والمعادن (النحاس والنكل وركاز الحديد). وفي العديد من أسواق السلع الأساسية، كان اتجاه الهبوط العام للأسعار مقترناً أيضاً بتقلبات قصيرة الأجل. وكان لهذه التطورات تأثير على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وعلى الجهات الفاعلة على امتداد سلاسل القيمة العالمية، من الحقول إلى المستهلكين النهائيين.

باء- مساهمة الأونكتاد

٢١- نفَّذ الأونكتاد طائفة واسع من الأنشطة، بما في ذلك تحليل السياسات، وعقد اجتماعات حكومية دولية، وتقديم المساعدة التقنية، من أجل مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على التصدي للتحديات المتصلة بالسلع الأساسية والاستفادة من المكاسب الناشئة عن إنتاج وتجارة السلع الأساسية.

٢٢- وقد ناقشت الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، المعقودة يومي ٢١ و٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، آخر التطورات والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية والخيارات السياساتية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة القائمين على السلع الأساسية. وناقش الخبراء واستعرضوا الجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية التصديرية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٣- ويتعاون الأونكتاد مع أعضاء مبادرة الأمم المتحدة للطاقة، وهي آلية التعاون بين الوكالات في مجال الطاقة، للمساعدة على وضع نهج متسق للعمل في اتجاه نظام للطاقة المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظم الأونكتاد في الخرطوم المؤتمر والمعرض الأفريقيين السابع عشر بشأن تجارة وتمويل النفط والغاز والمناجم، اللذين شارك فيهما ما يزيد على ٧٠٠ مشارك. وقد ركز المؤتمر على مسائل توفير فرص عمل لائق وأكثر استقراراً وتعزيز النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وسلّم المؤتمر بأن تطوير المحتوى المحلي هو المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٢٤- وعقد الأونكتاد أيضاً حلقة مناقشة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعنوان "هبوط أسعار السلع الأساسية: الآثار المالية على مصدري السلع الأساسية"، وقد نُظّمت هذه الحلقة كجزء من سلسلة من الأحداث الرفيعة المستوى التي نظمت بالاشتراك مع حكومة كينيا بموازاة المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في نيروبي. وفي حلقة النقاش، تناول المتحدثون البارزون تأثير اتجاه الهبوط الحالي في الدورة الكبرى للسلع الأساسية في القدرة على تحمل الديون الخارجية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وناقشوا الآثار السياساتية الأساسية.

٢٥- وقد ركز تقرير الأونكتاد المعنون *تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام ٢٠١٥* على القضايا الرئيسية التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، مثل الأغذية الزراعية، وإنتاج السلع الأساسية، والتنمية المستدامة. ويتضمن التقرير توصيات سياساتية بشأن الشروط اللازمة لتحقيق صغار المزارعين لإمكاناتهم الكاملة بوصفهم أصحاب مشاريع أعمال مستدامة مندمجة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

٢٦- وقد تم تحديث برنامج الأونكتاد الخاص بالمعلومات السوقية عن السلع الأساسية الزراعية، وهو بوابة إلكترونية تُعنى بمسائل تجارة السلع الأساسية والمعلومات السوقية، بإضافة ١١ منتجاً من المنتجات الزراعية المختارة: الموز والكاكاو وجوز الهند والبن والقطن واللبان العربي والمانغو وزيت النخيل والأناناس وفول الصويا والشاي. كما تبذل جهود لتوسيع نطاق النشرة المعنونة "لمحات موجزة عن السلع الأساسية" التي تُعدّ بالفرنسية أصلاً، من خلال الشروع في إضافة ترجمتها باللغتين الإنكليزية والإسبانية.

ثالثاً- الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٧- أكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية (٢٠٠٢)، أي توافق آراء مونتيري، أهمية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في دعم الجهود الإنمائية الوطنية والعالمية. وفي وقت أقرب، سلّمت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (٢٠١٥)، أي خطة عمل أديس أبابا، بـ "... المساهمة الهامة التي يمكن للاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، أن يقدمها لتحقيق التنمية المستدامة" (الفقرة ٤٥). وقد طُلب من الأونكتاد في هذه الخطة "أن يواصل تنفيذ برنامجه الحالي لعقد الاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار" (الفقرة ٩١).

٢٨- وفي عام ٢٠١١، أكد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أن وجود "قطاع خاص دينامي يعمل بكفاءة ومسؤول اجتماعياً، ولا سيما مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتوفر إطار قانوني مناسب، أمران بالغا الأهمية لتشجيع تنظيم المشاريع، والاستثمار، والمنافسة، والابتكار، والتنويع الاقتصادي" (الفقرة ٨(ب)). وقد أُعيد تأكيد

الحاجة إلى تقديم مساعدة محددة الهدف إلى الاقتصاديات الضعيفة هيكلياً والصغيرة والهشة وذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي دعت إلى "... المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تكون فيها هذه الحاجة على أشدها، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية" (الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١٠-ب).

٢٩- وفي عام ٢٠١٢، أكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة أهمية عدد من مجالات برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع وإدارة الشركات. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، دعا المؤتمر إلى تهيئة "بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن مواصلة وتعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات التمويل، والديون، والتجارة ونقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً، والابتكار، وتنظيم المشاريع، وبناء القدرات، والشفافية والمساءلة" (الفقرة ١٩).

٣٠- وفي عام ٢٠١٥، كرّر مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الدعوة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة من أجل تقديم الدعم لتنمية المشاريع ("تعزيز السياسات الموجّهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، وتنظيم المشاريع، والإبداع والابتكار، وتشجع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بوسائل منها إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية"، الغاية ٨-٣ من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة). وأكدت الوثيقة الختامية أيضاً أهمية عدة مجالات أخرى من برنامج عمل الأونكتاد، بما في ذلك: إدارة الشركات ("تشجيع الشركات، وخصوصاً الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة تقديم تقاريرها"، الغاية ١٢-٦ من الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة)، وتيسير الأعمال التجارية ("تطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، الغاية ١٦-٦ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة)، وتشجيع الاستثمار ("باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً"، الغاية ١٧-٥ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة).

ألف- التقدم المحرز

٣١- في عام ٢٠١٥، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى ١,٧٦ تريليون دولار (+٣٨ في المائة)، وهو أعلى مستوى لها منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسجلت حصة الاقتصادات المتقدمة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة زيادة كبيرة من ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ في المائة في

عام ٢٠١٥، عاكسة بذلك اتجاهاً ساد لمدة خمس سنوات أصبحت خلالها المناطق النامية والمناطق التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تمثل المتلقية الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، باستثناء المراكز المالية الكاريبية، لتصل إلى مستوى جديد مرتفع قدره ٧٦٥ مليار دولار (+٩ في المائة).

٣٢- وبعد انخفاض استمر ثلاث سنوات، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة بنسبة ٣٣ في المائة لتصل إلى ١,١ تريليون دولار، ولا سيما من أوروبا ثم من اليابان بدرجة أقل. ونتيجة لذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة شكلت ما نسبته ٧٢ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الخارج في عام ٢٠١٥، مقابل ما نسبته ٦١ في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، باستثناء بارز واحد يتمثل في حالة الصين؛ فقد ظلت تدفقات استثمارها الأجنبي المباشر إلى الخارج مرتفعة، إذ زادت من ١٢٣ إلى ١٢٨ مليار دولار.

٣٣- وأُبرم ما مجموعه ٣١ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٥ شملت ما مجموعه ٣ ٣٠٤ معاهدات تضمن معظمها أحكاماً تتصل بالتنمية المستدامة. وسُجلت ٧٠ دعوى جديدة معروفة من دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة في عام ٢٠١٥، وهو عدد قياسي من الدعاوى السنوية. وتتزايد حصة البلدان المتقدمة من هذه الدعاوى، حيث أُقيم ثلث الدعاوى في إطار معاهدة ميثاق الطاقة، وكان معظم أصحاب الدعاوى من البلدان المتقدمة.

باء- مساهمات الأونكتاد

٣٤- في عام ٢٠١٥، خصص الأونكتاد تقريره المعنون *تقرير الاستثمار العالمي* لموضوع إصلاح إدارة الاستثمار الدولي، بغية تعزيز بُعد التنمية المستدامة. وتضمن التقرير تقييماً تحليلياً لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات بين المستثمر والدولة، فضلاً عن أنماط ضريبة الشركات العالمية. واقترح التقرير خارطة طريق لإصلاح نظام الاستثمار الدولي ومجموعة إجراءات لمساعدة البلدان على صوغ معاهدات استثمار نموذجية لتحسين دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالضرائب، عرض التقرير خيارات سياساتية لمواءمة السياسات الضريبية الرامية إلى إنهاء تجنّب الشركات لدفع الضرائب وتهرّبها منها مع سياسات الاستثمار التي تشجع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الاقتصادات الوطنية.

٣٥- وقد انعكست نتائج منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ في ملخص أعده الرئيس لمداولات اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي قدم إسهامات جاءت في الوقت المناسب استفادت منها المناقشات التي جرت خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

(أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥) ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

٣٦- ووفقاً لنتائج المؤتمرات الرئيسية، يقدم الأونكتاد، من خلال تحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية، الدعم لعدة بلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال بناء القدرات المؤسسية من أجل إشاعة مناخ استثماري مواتٍ للتنمية. وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، واصل الأونكتاد العمل عن كثب مع وكالات تشجيع الاستثمار من أجل زيادة إبراز مكانة وحيوية فرص تشجيع الاستثمار الأخضر، بوسائل منها منبرة الإلكتروني بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر. وقد كرّمت جوائز تشجيع الاستثمار التي مُنحت في عام ٢٠١٥ وكالات تشجيع الاستثمار أو أصحاب الأداء الممتاز في استخدام شبكة الإنترنت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر. وواصل الأونكتاد أيضاً العمل مع وكالات الاستثمار في الخارج من خلال إجراء استعراض رسمي لأداء ١٠١ وكالة وتقييم مدى التزامها بأهداف التنمية المستدامة.

٣٧- وفي عام ٢٠١٥، واصل الأونكتاد إجراء استعراضاته لسياسات الاستثمار الخاصة بالبلدان النامية. وقد أُنجزت حتى الآن استعراضات ٤٣ بلداً، نصفها من أقل البلدان نمواً، ويتواصل العمل على إنجاز خمسة استعراضات أخرى (البوسنة والهرسك، والسودان، وقيرغيزستان، والكونغو، ومدغشقر)، فضلاً عن الاستعراض الإقليمي الأول لسياسات الاستثمار في منطقة جنوب شرق أوروبا.

٣٨- وواصل الأونكتاد دعم البلدان في تحديد خيارات الإصلاح التي يمكن أن تحسّن مواءمة نظام اتفاقات الاستثمار الدولية مع مبادئ التنمية المستدامة. ويمثل إطلاق النسخة المحدَّثة لإطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة إسهاماً رئيسياً في هذا المجال، وتواصل البلدان استخدام هذا الإطار لإعادة صياغة سياساتها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وقد استخدم ١٠٠ بلد حتى الآن إطار سياسة الاستثمار هذا لاستعراض شبكاتها الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية، كما أن هناك نحو ٦٠ بلداً استخدم هذا الإطار لصياغة بنود المعاهدات. ونشر الأونكتاد أيضاً خارطة الطريق التي أعدها لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وهي خارطة تعرض خيارات للبلدان التي تسعى لإصلاح سياساتها الوطنية في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى مسارات نحو إصلاح بيئة الاستثمار المتعددة الأطراف. وعملاً بما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا (الفقرة ٩١)، واصل الأونكتاد بذل جهوده من أجل بناء توافق الآراء، ولا سيما من خلال اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في دورته الرابعة التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ والتي تناولت مسألة تحوّل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وواصل الأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في التفاوض على اتفاقات الاستثمار من خلال أنشطة بناء القدرات.

٣٩- وتحث وثيقة أهداف التنمية المستدامة، وكذلك نتائج المؤتمرات الرئيسية، على بذل جهود خاصة في مجال إدارة الشركات. وفي هذا السياق، أصبحت مبادرة البورصات المستدامة تمثل أداة تمكينية قوية لتشجيع سلوك الشركات الذي يتسم بروح المسؤولية. وفي عام ٢٠١٥، زاد عدد البورصات الأعضاء في هذه المبادرة إلى ٤٨ بورصة من ٥٢ بلداً برسملة سوقية تبلغ قرابة ٤٨ تريليون دولار. وفي الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظّم الأونكتاد أيضاً الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ حيث دارت مناقشات بشأن رصد امتثال وإنفاذ متطلبات الإبلاغ الدولية.

٤٠- وقد دعت الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن وثائق ختامية سابقة، بما في ذلك وثيقة توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، إلى تعبئة التمويل الخاص للتنمية، والحاجة الماسة للنهوض بقطاع أعمال تجارية يعمل بكفاءة. وفي هذا السياق، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية في مجال تيسير الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال البوابتين الإلكترونيتين الخاصتين باللوائح التنظيمية وعمليات التسجيل الإلكترونية اللتين تشجعان الشفافية وتحسّنان الإدارة في قطاع الأعمال، فضلاً عن تحسين البيئة التشغيلية لمؤسسات الأعمال الصغيرة. وقدم الأونكتاد أيضاً دعماً لتطوير مشاريع ريادة الأعمال من خلال نشر إطار السياسات المتعلقة بتنظيم المشاريع الذي يهدف إلى دعم البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لتهيئة بيئة مواتية لمؤسسات الأعمال الصغيرة.

٤١- ووفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي دعا إلى النهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك استقلالها الاقتصادي، واصل الأونكتاد إيلاء أولوية في أنشطته لتمكين المرأة. وقد عزز برنامج التدريب في مجال تنظيم المشاريع (برنامج "إمبريتيك") تنمية قدرة النساء على تنظيم المشاريع، ولا سيما من خلال برنامج جوائزه التي تُمنح للنساء رائدات الأعمال الذي سلَّط الضوء على إنجازات مشاريع الأعمال التي تقودها نساء في ١٢ بلداً من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

رابعاً- اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٤٢- أطلق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، حواراً بشأن تحويل البنية المالية الدولية اللازمة لتفادي تكرر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد كشفت هذه الأزمة عن وجود مخاطر وجوانب ضعف كبيرة في النظام المالي والاقتصادي الدولي. وقد انعكس ذلك أيضاً في ولاية الأونكتاد المعتمدة في الدوحة وأعيد تأكيده في خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥، حيث عبّرت الوثيقتان كلتاهما عن

التزام سياسي قوي بالتصدي لتحديات التمويل وتهيئة بيئة تمكينية على المستويات كافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن العالميين.

ألف- التقدم المحرز

٤٣- لا تزال معدلات النمو العالمي أدنى من المستويات التي بلغتها قبل اندلاع الأزمة. وظل الاقتصاد العالمي يسير على مسار نمو بطيء بمعدل بلغ في متوسطه نحو ٢,٥ في المائة منذ الأزمة التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبعد أكثر من سبع سنوات من اندلاع الأزمة، لا تزال هناك اتجاهات انكماشية وانخفاض في مستويات الأجور ونقص كبير في استخدام قوة العمل. وعلى الرغم من المستوى المتدني تاريخياً لأسعار الفائدة منذ اندلاع الأزمة، ثمة نقص في الطلب العالمي الفعلي. وفي الوقت نفسه، أخذت حصص الأرباح ترتفع مقترنة بمعدلات استدانة مفرطة، وحمل ديون متراكمة كبير وتدفقات مالية كبيرة قصيرة الأجل ومتقلبة.

٤٤- وكانت التجارة العالمية قد نمت بنسبة ٦,٨ في المائة في السنة على مدى العقدين السابقين لاندلاع الأزمة، على النقيض من معدل نموها الذي بلغ ٢,٥ في المائة منذ بداية الأزمة، وهو مستوى يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويُضاف إلى ذلك أن معظم الأسعار الدولية للسلع الأساسية انخفضت انخفاضاً كبيراً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ مواصلة بذلك اتجاه هبوط من مستويات الذروة التي بلغتها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ثم إن الزيادة في أسعار الفائدة المحددة ضمن نظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة تشير إلى انتهاء السياسة النقدية التوسعية في البلدان المتقدمة. كما أنها تشير إلى نهاية فترة من التدفقات الرأسمالية الكبيرة إلى البلدان النامية، بل إن الأشهر الاثني عشر الأخيرة قد شهدت بالفعل تدفقات صافية لرؤوس الأموال من البلدان النامية.

٤٥- وهذه الاتجاهات الثلاثة المتمثلة في التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبطء وتيرة نمو التجارة الدولية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، لا تُبشر بالخير فيما يخص الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية. ومن المرجح تماماً أن يتواصل تباطؤ ديناميات النمو في العديد من البلدان. وتتضح أوجه الهشاشة والضعف بجلاء في بعض الحالات؛ بيد أن الحيز السياساتي اللازم للتصدي لهذه الاتجاهات المناوئة مُقيّد في معظم البلدان النامية.

باء- مساهمات الأونكتاد في معالجة القضايا العالمية وقضايا الاقتصاد الكلي

٤٦- استعرض الأونكتاد، *في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: جعل البنية المالية الدولية بنية تخدم التنمية*، الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، وتناول بالبحث مسألة الانتعاش الفاتر لاقتصادات البلدان المتقدمة وتأثير التبعات غير المباشرة وانخفاض أسعار السلع الأساسية في الاقتصادات النامية. وتناول التقرير أيضاً أوجه القصور في النظام النقدي والمالي الدولي العاجز عن التنظيم السليم لتوفير السيولة الدولية والسماح بانتهاج سياسات لمواجهة التقلبات

الدورية من أجل دعم النمو المستقر. وتناول التقرير بالبحث أوجه القصور المستمرة في تنظيم عمل المصارف الدولية، مبيّناً أن ارتفاع نسب الاستدانة، وانتهاج سياسات مسايرة للتقلبات الدورية، والاكتفاء باتخاذ تدابير قصيرة الأجل، أمور ما زالت مترسخة. وهذا الاقتران بين حالة عدم الاستقرار المالي الدولي وقصور التنظيم يفضي على نحو متكرر إلى حدوث أزمات ديون خارجية بينما لا يزال الاقتصاد العالمي يفتقر إلى آلية منصفة وكفؤة لمعالجة مشاكل الديون السيادية. ويتسم النظام الحالي بميل إلى الكساد من شأنه أن يقوّض القدرة على تحمّل الديون وبتحيز لصالح الدائنين. وأخيراً، يذهب التقرير إلى أن النظام الدولي يحتاج أيضاً إلى آليات لتوفير تمويل طويل الأجل للتنمية. وقد نظر التقرير في عدد من الإصلاحات التي يمكن أن تساعد في جعل البنية المالية الدولية في خدمة التنمية.

٤٧- وقد واصل الأونكتاد أداء دوره النشط في تقديم رؤى سياساتية لمجموعة العشرين. وتعاون الأونكتاد مع منظمة العمل الدولية في إعداد مساهمات مختلفة قُدمت إلى اجتماعات الفريق العامل المعني بإطار النمو القوي والمستدام والمتوازن، ومنتدى مجموعة العشرين للمناقشات التقنية بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والتجارة والتمويل، مشدداً على أهمية الشمول كمكون أساسي من مكونات استراتيجيات النمو. وسلط الأونكتاد الضوء أيضاً على تدابير الطلب الكلي الرامية إلى دعم العمالة بدلاً من الاعتماد على مرونة سوق العمل. وعقب عقد سلسلة من الاجتماعات في عام ٢٠١٥، أصبحت فكرة الأونكتاد القائلة بأن استراتيجيات النمو ينبغي أن تشمل سياسات تفضي إلى الحد من عدم المساواة تحظى بتأييد واسع من قِبل منظمات دولية من بينها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، بدأ اقتراح الأونكتاد الداعي إلى انتهاج سياسة مالية أكثر توسعاً واتخاذ تدابير أخرى لدعم الطلب الكلي يحظى بقبول أوسع نطاقاً في عام ٢٠١٦. وقد تُرجمت هذه التغيرات في وجهات النظر إلى إجراءات سياساتية اتخذها مختلف البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين مثل الأرجنتين وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل والصين وكندا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

٤٨- وواصل الأونكتاد الاضطلاع بأنشطة في إطار مشروع لحساب التنمية بشأن التكامل المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان الجنوب، مع التركيز بصفة خاصة على غرب ووسط أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي غرب أفريقيا، أدى إجراء المزيد من البحوث بشأن آثار الاتحاد النقدي إلى عرض رؤى هامة حول التحديات المحتملة التي ينطوي عليها وجود منطقة عملة واحدة. وقد أثارت دراسة أولية بشأن استخدام صناديق الثروة السيادية أسئلة حول الصلة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وفي أمريكا اللاتينية، أكدت بحوث جديدة الحاجة إلى تدخلات على صعيد الاقتصاد الحقيقي لدعم طموحات الآليات الإقليمية والمالية، ولا سيما في حالة مشاريع البنية التحتية الأقاليمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اشترك الأونكتاد مع حكومة إكوادور في استضافة حلقة دراسية بشأن التكامل المالي والتعاون في

المنطقة حضرها كبار المسؤولين عن صنع السياسات في مصارف التنمية الإقليمية والمصارف المركزية والوزارات ووكالات الأمم المتحدة.

جيم- مساهمات الأونكتاد بشأن قضايا الديون وتمويل التنمية

٤٩- إن الأونكتاد مُكلف، حسبما قررته الجمعية العامة، بإعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الديون الخارجية والتنمية. وقد استعرض تقرير عام ٢٠١٥ التطورات الأخيرة لمؤشرات ديون البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وحلّل التقرير التحديات المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية في الحفاظ على القدرة على تحمّل الديون وإدارتها نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والتحولات في تكوين ديونها الخارجية وتزايد التعرّض للكوارث الطبيعية.

٥٠- وقد واصل الأونكتاد التصدي للمشاكل الطارئة والتحديات التي تطرحها قضايا الديون وتمويل التنمية أمام البلدان النامية، حسبما دعت إليه نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ويمثل الأونكتاد، بوصفه مؤسسة رئيسية من المؤسسات المعنية بعملية تمويل التنمية، مساهماً أساسياً، في مجال معالجة قضايا الديون والقدرة على تحمّلها، في إعداد تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وصدر أول تقارير الفرقة العاملة في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد شارك الأونكتاد في مناقشة جرت في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الديون والقضايا النُظمية في منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (نيويورك، الولايات المتحدة)، وكذلك في أحداث موازية ذات صلة.

٥١- وواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في بناء توافق في الآراء حول قضايا الديون وتمويل التنمية. واضطلع الأونكتاد بدور أمانة اللجنة المخصصة المعنية بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وتمثلت نتيجة هذا العمل في اعتماد المبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية في قرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩، وهو ما يعكس تزايد الهواجس حول أزمات الديون السيادية المتجددة والقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل في سياق استمرار حالة الهشاشة الاقتصادية العالمية، وهي مسألة ما برحت تشكل محور تركيز عمل الأونكتاد منذ سنوات عديدة. ويُضاف إلى ذلك أن الأونكتاد أسهم في خدمة مفاوضات الجمعية العامة التي أفضت إلى اعتماد قرارها ١٩٠/٧٠ بشأن القدرة على تحمل الديون والتنمية.

٥٢- وقد نظم الأونكتاد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ضم أكثر من ٧٠ مشاركاً وخبيراً لمناقشة الدور الذي تؤديه الصناديق غير التعاونية (ما يُسمى الصناديق الانتهازية) في أسواق الديون السيادية وإعادة هيكلة الديون. وقد اتفق المشاركون من القطاعين الخاص والعام وكذلك من المجتمع المدني

والأوساط الأكاديمية على الحاجة الملحة لمواصلة النقاش والعمل من أجل إيجاد سبل علاج ممكنة عملياً، ولا سيما بالنظر إلى تزايد احتمال حدوث حالات تخلف عن سداد الديون السيادية وأزمات ديون في البلدان النامية في المستقبل القريب.

٥٣- وقدم الأونكتاد أيضاً مساعدةً إلى خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً (بنغلاديش وتوغو وموريتانيا ونيبال وهايتي) من خلال مشروع حساب التنمية بشأن بناء القدرات في مجال الإدارة التنظيمية والمؤسسية للديون السيادية. وفي عام ٢٠١٥، نظم الأونكتاد حلقتي عمل في جامايكا ونيبال لتحليل الفجوات في الأطر التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية فضلاً عن مناقشة الخيارات السياساتية الممكنة.

٥٤- وواصل الأونكتاد، من خلال برنامجه الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهو برنامج رائد يوفر خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية في مجال إدارة الديون، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدرتها على إدارة الديون إدارةً مستدامة، مع التركيز تحديداً على أقل البلدان نمواً. ومن خلال العمل المباشر على المستوى القطري في ٥٧ بلداً ومع ٨٥ مؤسسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تقديم مساعدة عملية في هذا المجال البالغ الأهمية، ساعد هذا البرنامج على تعزيز قدرة مستخدميه في مجال الإدارة اليومية للخصوم العامة وإنتاج بيانات موثوقة بشأن الديون لأغراض استخدامها من قبل صانعي السياسات.

خامساً- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال

٥٥- اعتماد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أربع وثائق ختامية تتضمن أهدافاً وغايات محددة يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى ١١ مسار عمل ومواضيع رئيسية. وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الأونكتاد بالاضطلاع، من خلال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بدور جهة التنسيق لعملية المتابعة التي تجري على نطاق المنظومة للنتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الأونكتاد بدور الميسر المشارك لمسار العمل المتصل بالأعمال التجارية الإلكترونية ويسهم في قياس التقدم المحرز في اتجاه بلوغ الغايات التي حددها مؤتمر القمة من خلال مبادرة "الشراكة بشأن قياس مدى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية".

ألف- التقدم المحرز

٥٦- طلبت خطة تونس لمجتمع المعلومات إلى الجمعية العامة أن تجري استعراضاً عاماً لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٥. وقد أُجري الاستعراض من خلال عقد اجتماع رفيع المستوى لمدة يومين في ١٥-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حسبما

طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٢/٦٨. وتضمنت الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى تقييماً للتقدم المحرز حتى الآن، وحددت الفجوات والتحديات وقدمت توصيات للعمل في المستقبل. ودعت الجمعية العامة، في وثيقتها الختامية، إلى المواءمة الوثيقة بين عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأوصت بأن تشكل نتيجة الاستعراض التالي (الذي سيُجرى في عام ٢٠٢٥) إسهاماً في عملية استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٧- ولا تزال لعملية متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أهميتها بالنسبة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باء- مساهمات الأونكتاد

٥٨- في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، ترأس الأونكتاد فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وهو الآلية المشتركة بين الوكالات التي تتولى تنسيق المسائل الموضوعية والسياساتية في مجال تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد نسّق الأونكتاد عملية إعداد البيان المشترك لمجلس الرؤساء التنفيذيين الموجه إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٥٩- وقدم الأونكتاد، بوصفه الجهة التي تتولى رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وأمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والجهة المشاركة في تنظيم مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، إسهامات موضوعية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي اختتم عملية الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يومي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقدم الأونكتاد استعراض السنوات العشر للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات* الذي أعدته لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمساهمة في الاستعراض العام. وقد سلّمت نتيجة هذا العمل، المتمثل في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠، بالدور البالغ الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية، والحاجة إلى المواءمة بين عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أعادت تأكيد التزام الجمعية العامة بنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ونوهت بالنهج المتعدد الجهات صاحبة المصلحة في عملية التنفيذ. ودعا القرار إلى مواصلة عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات والمنتدى السنوي لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٦٠- وقد واصلت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية رصد تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على المستويين الدولي والإقليمي، وأعدت التقرير السنوي

* UNCTAD/DTL/STICT/2015/3.

للأمين العام في هذا الشأن. وفي إطار أنشطة المتابعة السنوية، نُظم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بعنوان "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦. وناقشت اللجنة سبل تحقيق التآزر بين تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقاً للتكليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠، قرر رئيس اللجنة تشكيل عضوية الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

٦١- وشارك الأونكتاد في تنظيم منتدى عام ٢٠١٦ لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وشارك الأونكتاد في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع، وكان ميسراً مشاركاً لمسار العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية، وأدار عدة جلسات وتحدث فيها. وسلط الأونكتاد الضوء، بصفة خاصة، على الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم تحقيق الهدف ١٧، الغاية ١١، من أهداف التنمية المستدامة بشأن نمو التجارة لصالح أقل البلدان نمواً، والحاجة إلى ضمان نمو الاقتصاد الرقمي بطريقة شاملة ومستدامة، وأهمية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، واصل الأونكتاد تقديم إسهامات هامة في عمل مبادرة الشراكة المتعلقة بقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية.

٦٢- وبالاستناد إلى نتائج *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥* بشأن كيفية إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية، واصل الأونكتاد إسهامه في مسار عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية من خلال تنظيمه "أسبوع التجارة الإلكترونية" في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وخلال ذلك الأسبوع، جرت مناقشة متعددة الجهات صاحبة المصلحة تناولت مسألة التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي، وآثار حماية البيانات والخصوصية بالنسبة للتجارة والتنمية، ومبادرة "التجارة الإلكترونية للجميع" التي ستُطلق قريباً من أجل زيادة الفرص الاقتصادية التي تتيحها التجارة الإلكترونية إلى أقصى حد وتحسين الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

سادساً- البلدان ذات الأوضاع الخاصة

ألف- أقل البلدان نمواً

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٦٣- وفقاً للفقرتين الفرعيتين ٤١(س) و٤١(ع) من الولاية المعتمدة في الدوحة، ما برح الأونكتاد يدعم بنشاط الجهود الرامية إلى تحقيق هدف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً، على الأقل، من استيفاء المعايير اللازمة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠

(الفقرة ٢٨). وهذا الدور يسهم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لهذا العقد من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات فضلاً عن تقديم خدمات التعاون التقني. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، حاول استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول، الذي أُجري في أنطاليا، بتركيا، تتبع التقدم المحرز وتحديد سبل المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المحددة.

٢- مساهمات الأونكتاد

٦٤- تناول *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥* تحديات التحول الريفي في أقل البلدان نمواً واعتبر أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بسبب الفقر تؤجج معدلات التحول الحضري المفرطة في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً. وقدم التقرير توصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحويل الاقتصادات الريفية. كما يُعدّ الأونكتاد *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* وهو تقرير مفيد للعديد من البلدان الأفريقية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً. وما فتئ *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* يدعو إلى اعتماد تدابير مدروسة ومنسقة واستباقية لتعزيز التحول الهيكلي ولفصل النمو عن نضوب الموارد الطبيعية. ولا يمكن تحقيق التحول الهيكلي من دون بذل جهود مركزة لتعزيز السياسات الملائمة لظروف البلد المعني.

٦٥- وقدم الأونكتاد إسهامات موضوعية في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول، وهو الاستعراض الذي جرى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، ونظم حدثاً جانبياً رفيع المستوى بعنوان "دعم التقدم الهيكلي نحو التخرج من فئة أقل البلدان نمواً". واشترك الأونكتاد أيضاً مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنظيم حدث بشأن تعبئة الاستثمار في الخطة الريفية في أقل البلدان نمواً.

٦٦- ونفذ الأونكتاد مشروعاً يرمي إلى تحسين قدرة نخبة من أقل البلدان نمواً على تصدير الأسماك إلى البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وشمل هذا المشروع إجراء بحوث وتحليلات بشأن تنمية الصادرات وتنويعها وبشأن المشاكل التي تواجهها أوغندا وجزر القمر وكمبوديا وموزامبيق في استيفاء المعايير الدولية. وأعد الأونكتاد أيضاً دليلاً تدريبياً بشأن بناء قدرات أقل البلدان نمواً على الارتقاء بنوعية صادراتها السمكية وتنويعها، وهو يشمل السبل والوسائل الكفيلة بتحسين السلامة الغذائية الوطنية ومعايير الجودة على نحو يمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية.

٦٧- وأعد الأونكتاد ونفذ مشروعاً يتعلق بتعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في نخبة من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وكيريباس وليسوتو) لوضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تفضي إلى الحد من الفقر. وأعد الأونكتاد دليلاً سياساتياً بشأن ترشيد التجارة، وهو دليل استقى الدروس المستفادة من تجارب البلدان المستفيدة وعرض رؤى بشأن تصميم وتنفيذ استراتيجيات تجارية فعالة في أقل البلدان نمواً. وسيُستخدم هذا الدليل كأداة للاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات في بلدان أخرى من فئة أقل البلدان نمواً وسيكون بمثابة أداة يُسترشد بها في وضع السياسات في البلدان النامية.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز في تنفيذ مسار طرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية

٦٨- في عام ٢٠١٠، دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢/٦٥، إلى تقديم "توصيات ملموسة" وإلى "النظر في التدابير المحسنة والإضافية التي قد تلزم لمعالجة جوانب الهشاشة الفريدة والخاصة والاحتياجات الإنمائية" للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مسار طرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤ (مسار ساموا)، عززت البلدان تعهدها بأن "تتخذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية"، وهو ما عزز التزام الأونكتاد وعمله لدعم جهود بناء القدرة على التكيف التي تبذلها هذه البلدان.

٢- مساهمات الأونكتاد

٦٩- لا يزال الأونكتاد يقترح إجراء إصلاح لمعايير تحديد حالات تخريج أقل البلدان نمواً التي هي أيضاً دولاً جزرية صغيرة نامية. وهو يدعو إلى إعطاء وزن أكبر لمعيار الهشاشة من أجل استبعاد التخريج *القسري* للبلدان التي تعاني من مستوى هشاشة مرتفع. وبالاشتراك مع شركاء إقليميين ودوليين آخرين، يقدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى ست دول جزرية صغيرة نامية (توفالو، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس)، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف والتقدم الاقتصادي الهيكلي.

٧٠- كما يدعم الأونكتاد الاقتراح الذي يدعو إلى إدراج فئة محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض اتخاذ تدابير دولية خاصة لدعم جهود بناء قدرتها على التكيف.

٧١- ويشمل العمل الجاري للأونكتاد في مجال تغير المناخ وأثره في النقل البحري مشروعاً ممولاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية بعنوان "آثار تغير المناخ على البنية التحتية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف".

جيم- الدول النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

٧٢- في عام ٢٠١٤، اعتُمد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ من أجل تنفيذ برنامج شامل للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في استئصال الفقر الناجم عن الموقع غير الساحلي، من خلال تنفيذ إجراءات معينة في المجالات المحددة ذات الأولوية.

٢- مساهمات الأونكتاد

٧٣- وفقاً لبرنامج عمل فيينا، ما برح الأونكتاد يقدم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في مجالات تنويع السلع الأساسية، وإضافة القيمة، والتحول الاقتصادي الهيكلي.

٧٤- وقد جرت عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في ليفنغستون، بزامبيا، في عام ٢٠١٦. وفي تلك المناسبة، نظم الأونكتاد حدثاً يتعلق بتعزيز عملية التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، شارك الأونكتاد في حلقة عمل وطنية بشأن إدماج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية عُقد في منغوليا. وكان الهدف من حلقة العمل هذه هو القيام بصورة منهجية بإدماج برنامج عمل فيينا، على مستويات التخطيط والتنفيذ والاستعراض، من أجل معالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لمنغوليا.

٧٥- وفي عام ٢٠١٥، نشر الأونكتاد ورقةً بعنوان *تيسير مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل قيمة السلع الأساسية*. وتعرض الورقة أدلةً عمليةً وتاريخيةً على أن عمليات التنويع وإضافة القيمة والاحتفاظ بها هي من أهم الاعتبارات من أجل التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية. وقد استخلصت الورقة دروساً من خمس دراسات حالات إفرادية حللت تجارب نخبة من الصناعات في أوزبكستان وباراغواي وبوتسوانا وزامبيا ومنغوليا. وتذهب بحوث الأونكتاد إلى أن مبررات التنويع انطلاقاً من السلع الأساسية الأولية أصبحت أقوى من أي وقت مضى بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية التي تشكل فيها السلع الأساسية نسبةً كبيرةً من الصادرات. ويجب على البلدان النامية غير الساحلية أن تنشئ مؤسسات مناسبة قادرة على التعاون مع المستثمرين من القطاع الخاص من أجل إنشاء البنية التحتية الضرورية للإنتاج ذي القيمة المضافة.

٧٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شارك الأونكتاد في حلقة عمل وطنية عُقدت في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن الاستراتيجيات اللازمة للتحضير لتخرج البلد من فئة أقل البلدان نمواً. وكان الهدف من حلقة العمل هذه هو مساعدة صانعي السياسات والوزراء ومسؤولي الحكومة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الاستعداد لتخريج هذا البلد في النهاية من فئة أقل البلدان نمواً. والأونكتاد يرى أن البلدان التي يُحتمل أن تستوفي معايير التخرج في المستقبل القريب، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ينبغي أن تجعل من هذا التخرج عامل تعبئة وتحفيز للسعي لتنمية طويلة الأجل وعريضة القاعدة ومستدامة من أجل تجنب الوقوع في شرك الدخل المنخفض أو المتوسط.